الحزب الاشتراكي الفرنسي يتقدم بمقترح قانون لفائدة الطلبة الأجانب

تحسين شروط الدراسة وظروف عمل 30 ألف طالب مغربي

ح-ل

بعد إلغائه مذكرة «غيون» الرامية إلى التقليص من فرص الخريجين المغاربة والأجانب للحصول على الشغل بفرنسا، تقدم، الثلاثاء الماضي، فريق الحزب الاشتراكي الفرنسي بمجلس الشيوخ، عن طريق السيناتور«دومينيك كيلو»، بمشروع مقترح يرمي إلى تحسين شروط الدراسة وظروف العمل بالنسبة إلى الطلبة الأجانب. ويعد الطلبة المغاربة أول المعنيين بهذا المقترح، لأنهم يمثلون العدد الأكبر بـ 30 ألف طالب، أي ما يعادل 10.5 في المائة من مجموع الطلبة الأجانب بفرنسا.

مقترح القانون، المشار إليه، يرمي إلى توفر الطلبة على تصريح إقامة يمتد لعدة سنوات على أساس مدة الدراسة، وذلك تفاديا للمشاكل والمتاعب المرتبطة بتجديد تصريح الإقامة داخل المصالح المختصة بذلك. كما دفع مقترح الحزب الاشتراكي الفرنسي في اتجاه الاستفادة من تصريح إقامة إضافي، يتحدد في ثلاث سنوات، ويتعلق بخريجي التعليم الفرنسي من الأجانب، وذلك حتى يمكنهم من الحصول على الخبرة المهنية ذات الصلة بالدبلوم المحصل عليه. واعتبر محمد عامر، وزير الهجرة السابق، أنه من مصلحة فرنسا الاتجاه في عدم التضييق وتشديد الخناق على الطلبة الأجانب، لما يقدمونه من خدمات، بعد تخرجهم، لفرنسا نفسها، خصوصا في بعض التخصصات كالطب والمعلوميات.

وقال عامر في اتصال مع «الأخبار»، إن الحكومة اليمينية في عهد ساركوزي كانت تستغل ورقة الطلبة الأجانب خلال مرحلة الانتخابات الرئاسية السابقة، بهدف استمالة اليمين المتطرف، معتبرا المبررات التي قدمتها آنذاك هذه الحكومة لتمرير مذكرة «غيون»، والمتعلقة بإعطاء الأولوية في الشغل للفرنسيين في ظل الأزمة المالية والاقتصادية، «غير صحيحة، لأن المقاولات تتعامل بمنطق آخر يستند إلى الكفاءة والخبرة وليس الجنسية». من ناحيته، أعرب «ائتلاف الخريجين الأجانب بفرنسا» عن ارتياحه إزاء المقترح المذكور الذي يشكل بالنسبة إليه ضمانا للاستقرار الحقيقي للطلبة والخريجين، مادام يتصدى لكل العمليات الرامية إلى التضييق على هؤلاء الخريجين الأجانب بفرنسا، وعدم السماح لهم بالانتقال من وضعية طالب إلى وضعية موظف أو أجير.

ويأتي هذا المقترح بعد أكثر من سنة على تعميم مذكرة «غيون» (وزير الداخلية الفرنسي في عهد حكومة ساركوزي) الرامية إلى تقليص بشكل كبير من فرص الخريجين الأجانب للحصول على الشغل، وشهور أيضا على صدور منشور وزاري عرف بـ «مذكرة إيمانويل فالس» يذهب في الاتجاه ذاته. المذكرتان دعتا المصالح المعنية «إلى تشديد شروط تحويل وضعية الطلبة المتخرجين الحاصلين على عقد عمل مع المقاولات في فرنسا من وضعية طالب إلى وضعية موظف أو أجير».